النفط الكويتي يرتفع 2,46 ليستقر عند 114,13 دولاراً

قالت مؤسسة البترول الكويتية ان سعر برميل النفط الكويتي ارتفع في تداولات امس الأول 2,46 دولار ليستقر عند مستوى 114,13 دولارا للبرميل مقارنة بـ 112,59 دولارا في تداولات الخميس الماضي.
ويأتي ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بعد ان أطلق البنك المركزي الأميركي برنامجا نشطا لتحفيز الاقتصاد وهو ما زاد من الآمال بتحسن الطلب العالمي على النفط.
كما زاد من ارتفاع أسعار النفط تراجع الدولار الأميركي أمام العملات الرئيسية ليصل إلى أدنى مستوياته في أربعة أشهر مقابل اليورو مواصلا هبوطه بعد إعلان مجلس الاحتياطي الاتحادي.

التدهور المتواصل للسوق ينذر بكارثة محدقة.. فهل تتحرك الحكومة لوقفها؟

مقترح بتأسيس صندوق لدعم البورصة بمساهمة من الحكومة والبنوك برأسمال 1,5 مليار دينار لشراء أسهم الشركات التشغيلية ذات الربحية العالية

على الرغم من ان الكويت تتمتع بفوائض مالية ضخمة لا فضل لاحد فيها سوى الارتفاع في اسعار النفط الا ان الواقع الاقتصادي والوضع العام للبورصة لا يعكس هذه الفوائض.

وباعتبار ان البورصة مرآة تعكس الواقع الاقتصادي العام والشركات المدرجة فيها بشكل خاص، فان التدهور المتواصل للبورصة ينذر بكارثة محدقة ما لم تبادر الحكومة بخلق آلية لوقف هذا التدهور فمن بداية الأزمة العالمية في عام 2008 وحتى اليوم تكبد سوق الكويت للأوراق المالية خسائر سوقية تقدر بنحو 37,6 مليار دينار اكثر من 60٪ من هذه الخسائر ان لم يكن 70٪ اصبحت خسائر فعلية بدليل ان الكثير من الأسهم اسعارها السوقية اقل من قيمتها الاسمية بنسب تتراوح بين 50٪ و80٪ بالإضافة الى ان التدهور المتواصل للبورصة واستمرار تجاهل الأزمات التي يمر بها القطاع الخاص، خاصة الشركات المدرجة سيؤثر على قطاع البنوك للأسباب التالية:

● **اولا:** استمرار تدهور البورصة سيدفع مجمل مخصصات البنوك بكل انواعها الى ان تصل لثلاثة مليارات دينار مع نهاية العام الحالي، علما انها بلغت نحو 2,5 مليار دينار في نهاية العام الماضي، فوفقا لمصرفي سابق ذكر انه عند نزول الأسهم الرئيسية بنسبة 10 الى 20٪ يجب على البنوك ان تجنب مخصصات حسب تعليمات «المركزي».

● **ثانيا:** الكثير من الشركات التي قد ابرمت اتفاقيات لاعادة هيكلة ديونها في العامين الماضيين املا في تحسن اصولها في البورصة وابرمت اتفاقيات مع دائنيها على هذا الاساس تقوم حاليا بجولة اخرى مع دائنيها لعدم قدرتها على الوفاء بديونها نتيجة التدهور المتواصل للبورصة على اساس دخول البنوك الدائنة كمساهمين في هذه الشركات رغم مخاطر هذا الخيار على البنوك الا انه ليس امامها بدائل اخرى سوى افلاس الشركات والدخول في متاهات اخرى.

● **ثالثا:** الكثير من البنوك باتت تستحوذ على اصول مرهونة لديها سواء اسهم في شركات أو أصول، الأمر الذي ادخل البنوك في مجالات استثمارية ليست ضمن مجالها المصرفي، الأمر الذي دفع بعض البنوك لاعادة هيكلة انشطتها الاستثمارية والمصرفية.

● **رابعا:** في ظل التدهور المتواصل للبورصة ودخول اغلب شركات القطاع الخاص في مرحلة تنذر بالانهيار والضعف الحاد في الانفاق الحكومي الرأسمالي فان ذلك ادى الى ضعف واضح في التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية مقارنة بالتسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك الخليجية للقطاع الخاص في ظل الارتفاع الملحوظ للودائع لدى البنوك المحلية، الأمر الذي يشكل ضغوطا كبيرة عليها لصعوبة بيئة الاعمال في الكويت

لأسباب عديدة أبرزها الخلافات السياسية بين السلطتين على مدى السنوات الماضية الأمر الذي عمّق من تاثير تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الوضع الاقتصادي في الكويت في الوقت الذي استعادت فيه اقتصادات أغلب الدول الخليجية حيويتها بفضل المليارات التي ضختها حكومات هذه الدول خاصة السعودية والإمارات وقطر في مختلف القطاعات الاقتصادية وشراء الأصول من البورصة، فيما ان الكويت اكتفت فقط بقانون الاستقرار المالي الذي لا يسمن ولا يغني من جوع، وقانون ضمان الودائع لدى البنوك بالإضافة الى المحفظة المليارية التي لا نعرف عنها اي شيء، لذلك فإن استمرار الوضع المتدهور للبورصة وصعوبة المناخ الاقتصادي في الكويت التي على مدى أكثر من 10 سنوات لم تتمكن من جذب سوى أقل من مليار دولار كاستثمارات أجنبية مقابل جذب السعودية أكثر من 140 مليار دولار، فإن ذلك سيؤدي الى كارثة اقتصادية ستؤثر بقوة على البنوك خاصة ان أغلب القطاعات الاقتصادية الأخرى تنازع الموت البطيء.

تأسيس صندوق

ولمعالجة الوضع المتدهور في البورصة وتحفيز الاقتصاد المحلي في ظل الفوائض المالية لدى الدولة وتزايد الحاجة لمشاريع في مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة التي تساعد القطاع الخاص على الخروج من أزمته الحالية هناك اقتراح تدعو له بعض الجهات الاقتصادية الكبيرة الحكومة بأن يتم تأسيس صندوق لدعم البورصة برأسمال 1,5 مليار دينار لشراء أسهم الشركات التشغيلية ذات الربحية العالية والمستمرة على ان تساهم فيه الحكومة بنحو مليار دينار والبنوك بنحو 500 مليون دينار وفق حجم أصول كل بنك.

كذلك ضرورة تسريع حركة الانفاق الرأسمالي الاستثماري، فعلى مدى السنوات العشر الماضية بلغ متوسط الاستثمار الثابت للكويت 17,6٪ من الناتج المحلي فيما بلغ في قطر نحو 37٪ خلال تلك الفترة.

كذلك تنفيذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك لسرعة تنفيذها بعيدا عن البيروقراطية.

وترى أوساط اقتصادية انه رغم أهمية سرعة تحرك الحكومة لزيادة حجم الانفاق الاستثماري الا انه يجب ان تبذل قصارى جهدها لتأسيس صندوق لدعم البورصة التي تكبدت خسائر سوقية منذ بداية العام وصلت لنحو 1,9 مليار دينار في الوقت الذي حققت فيه اغلب الأسواق الخليجية والعربية مكاسب سوقية كبيرة.

● **هشام أبوشادي**

هل تتدخل الحكومة لوقف نزيف خسائر البورصة؟! (هاني عبدالله)

1,9 مليار دينار الخسائر السوقية للبورصة منذ بداية العام و37,6 ملياراً خسائرها منذ بداية الأزمة

عمّ يتحدث الشخص؟!

هناك بعض الاشخاص الذين يتناولون أداء سوق الكويت للاوراق المالية على القنوات الفضائية وفقا لحركة تداولاتهم الشخصية في البورصة خاصة ان بعضهم مسؤولون في شركات الوساطة المالية، فالحيادية تتطلب من الشخص ان يكون اكثر موضوعية عندما يتحدث عن مسؤولين لهم وزنهم في الساحة المالية العالمية والمؤسسات الدولية التي تستعين بهم في رسم خططها المستقبلية والاستفادة من خبراتهم لمعالجة الازمات التي تمر بها، بل ان هناك دولا استفادت من خبراتهم للخروج من تداعيات الازمة العالمية، وفي الوقت الراهن تمر البورصة الكويتية بمرحلة خطيرة تتطلب من القنوات الفضائية الحذر والاختيار الدقيق للاشخاص الذين يتحدثون عن البورصة والوضع الاقتصادي بشكل عام والبنوك بشكل خاص خاصة اذا كان الشخص يتحدث عن جوانب فرعية ليس لها علاقة بالاسباب الحقيقية لمجريات التداول بل يتحدث من منطلق المصالح الشخصية في البورصة.

«هيئة أسواق المال» تخطر «التجارة» برأيها بجواز عملية استحواذ «كيوتل» القطرية على سهم «الوطنية للاتصالات»

علمت «الأنباء» من مصادر ذات صلة أن هيئة أسواق المال أرسلت كتابا لوزير التجارة والصناعة أنس الصالح لإخطاره برأيها القانوني بجواز عملية الاستحواذ الكامل من قبل شركة «كيوتل» القطرية على أسهم الشركة الوطنية للاتصالات.

وأضافت المصادر أن رأي «الهيئة» استند إلى أنه في بعض الحالات تجوز عملية الاستحواذ دون عرض الموضوع على جهاز حماية المنافسة وكسر الاحتكار الذي لم يتم انشاؤه حتى الآن وأنه لا يوجد ما يمنع ذلك خاصة أن عملية الاستحواذ تتم بين القطاع الخاص. وأوضحت المصادر أن هيئة أسواق المال أخطرت الوزير برأيها القانوني في هذه الصفقة وبدوره قام الوزير بعرض الموضوع على الجهات المختصة بالوزارة للنظر وإبداء الرأي وكانت النتيجة متوافقة مع رأي «الهيئة» بأنه لا توجد مشكلات أو ما يمنع من إتمام عملية الاستحواذ.

الجدير ذكره أن شركة «كيوتل» القطرية أعلنت مؤخرا عن اعتزامها الاستحواذ على أسهم الشركة الوطنية للاتصالات ووصف مسؤول بالشركة القطرية العرض النقدي للاستحواذ بأنه يعتبر مغريا للمساهمين.

وقدمت «كيوتل» عرضا للاستحواذ على أسهم «الوطنية» بسعر 2,6 دينار للسهم الواحد وكانت «كيوتل» قد حصلت على موافقة هيئة أسواق المال على مستند العرض.

● **عاطف رمضان**

مفاوضاتها مع الجانب المصري بشأن أرض العياط مستمرة

«منا القابضة» تلجأ إلى القضاء لعودة السهم للتداول

علمت «الأنباء» ان شركة «منا القابضة» قد لجأت إلى القضاء لحسم عودة السهم إلى التداول مرة أخرى بعد توقفه عن التداول.

وقالت مصادر مسؤولة في الشركة ان «منا» رفعت قضية منذ أسبوعين ضد كل من هيئة أسواق المال وسوق الكويت للأوراق المالية، وذلك بعد تلبية جميع الطلبات التي طلبتها سواء إدارة البورصة او الهيئة لعودة السهم، إلا انه وبعد تنفيذ جميع هذه الإجراءات لم يعود السهم للتداول، الأمر الذي دفع الشركة إلى اللجوء للقضاء.

وأشارت إلى ان الشركة كانت قد قدمت جميع الميزانيات قبل مواعيدها المحددة من قبل إدارة السوق، ورغم ذلك تم إيقاف التداول على السهم، لعدم اعتمادها من قبل هيئة الأسواق وادارة البورصة.

إلى ذلك، علمت «الأنباء» ان هناك وفدا من مجلس إدارة الشركة اجتمع بداية الاسبوع الماضي برئيس الوزراء المصري د.هشام قنديل لبحث التحديات التي تواجه مشروع أرض العياط الذي تمتلكه الشركة.

وأكدت المصادر وجود رغبة جادة من الحكومة المصرية في سرعة العمل على إنهاء الأزمة، مؤكدا في الوقت نفسه وصول المفاوضات إلى مراحل متقدمة بين ممثلي الشركة ولجنة فض المنازعات المكلفة ببحث الموضوع.

وكانت وسائل إعلام قد ذكرت أن الحكومة قد حددت مبلغ مليون ونصف المليون جنيه مقابل الفدان الواحد يتم دفع 25٪ من إجمالي القيمة خلال عام، وان التقديرات التي حددتها اللجنة العليا لتثمين أراضي الدولة لثمن البيع للشركة بلغ نحو 44 مليارا و433 مليون جنيه، تورد لصالح خزانة الدولة في مقابل وقف إجراءات فسخ التعاقد والسماح للشركة بالبناء على مساحة 20 ألف فدان وتخصيص 3 آلاف فدان كحرم للآثار و2400 فدان للزراعة.

● **أحمد يوسف**

الشايع: «التجارة» دمغت 2,605 طن من المعادن الثمينة خلال يوليو

كشف الوكيل المساعد للشؤون الفنية وتنمية التجارة الخارجية في وزارة التجارة والصناعة جمال الشايع في تصريح لـ «الأنباء» عن أن إجمالي وزن المعادن الثمينة التي دمغتها الوزارة خلال شهر يوليو الماضي بلغ 2,605 طن مقارنة بـ 1,982 طن للفترة المقارنة من العام 2011 بارتفاع قدره 623 كيلو.

وأضاف الشايع أن إجمالي وزن الذهب المحلي والخارجي الذي دمغته الوزارة بلغ 1,208 طن لشهر يوليو 2012 مقارنة بـ 1,037 طن للفترة المقارنة من العام 2011 بارتفاع قدره 171,1 كيلو.

وأوضح أن وزن الذهب المحلي الذي دمغته «التجارة» بلغ 652,5 كيلو لشهر يوليو 2012 مقارنة بـ 774,8 كيلو للفترة المقارنة من 2011 بانخفاض بلغ 120 كيلو.

وأشار إلى أن الوزارة دمغت 555,8 كيلو عبارة عن ذهب خارجي لشهر يوليو 2012 مقارنة ب 262,3 كيلو للفترة المقارنة من 2011 بارتفاع قدره 293 كيلو.

أما عن اجمالي وزن الفضة الذي دمغته الوزارة لشهر يوليو 2012 فذكر الشايع أن «التجارة» دمغت 334,4 كيلو مقارنة بـ 357,2 كيلو للفترة المقارنة من 2011 بانخفاض قدره 228 كيلوغراما.

وأرجع الشايع زيادة وزن مشغولات المعادن الثمينة التي دمغتها إدارة المعادن الثمينة في الوزارة لشهر يوليو الماضي مقارنة بنفس الفترة المماثلة من العام 2011 إلى لجوء الناس الى شراء الذهب كونه ملاذا آمنا في ظل الأحداث السياسية التي شهدتها عدد من البلدان العربية خلال الفترة الأخيرة إضافة إلى تقلب أسعار عملات هذه الدول العربية.

من جانبه أفاد مدير إدارة المعادن الثمينة في وزارة التجارة والصناعة م.مسلم العنزي بأن المستهلكين في الكويت اقبلوا بشكل واضح على المشغولات والسبائك الذهبية التي تتراوح أوزانها بين 5 و100 جرام للسبيكة الواحدة ناصحا جمهور المستهلكين بالتأكد عند شراء الذهب والمجوهرات من ان الفاتورة الاصلية مدون بها وزن المشغول ونوع المعدن واسم الحجر الكريم ونقاوة ولون الالماس.

من جهة أخرى توقع نائب رئيس مجلس ادارة الاتحاد الكويتي لتجار الذهب ناصر الصايغ في تصريح لـ «الأنباء» أن يتراوح سعر أونصة الذهب ما بين 570ـ 580 دينارا ما يعادل 2000 دولار بنهاية العام الحالي في ظل استمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية وعدم تحسن اقتصادات العديد من الدول.

وأضاف الصايغ أن سعر كيلو الذهب عيار 24 يتداول حاليا في السوق الكويتي بـ 15750 دينارا مشيرا إلى أنه كان يتداول في السوق بـ 14750 و14800 دينار خلال شهر اغسطس الماضي وأن الاتجاه العالمي لأسعار الذهب يشير إلى الصعود خلال الفترة المقبلة، مشيرا الى ان كثير من المستثمرين يرون أن الذهب يعتبر استثمارا آمنا لأموالهم.

ولفت الى ان أسعار الذهب تحكمها عمليات العرض والطلب وان كثير من الصناديق الاستثمارية إضافة الى ان بعض الدول كانت في السابق تستثمر في السندات الأميركية مشيرا الى انه بعد عام 2008 اتجهت هذه الصناديق للاستثمار في الذهب لاسيما ان هذا المعدن الاصفر ارتفع سعره مقارنة بالمعادن الاخرى مثل البلاتين الذي كانت أسعاره تزيد على اسعار الذهب حيث يتراوح سعر كيلو البلاتين حاليا فيما بين 12500 و12750 دينارا مقارنة بسعر كيلو الذهب الذي يصل الى 15750 دينارا. واستطرد قائلا: ستشهد اسعار الذهب أرقاما قياسية بنهاية العام الحالي.

وعن أسعار الفضة ذكر الصايغ انها في اتجاه تصاعدي لكن هناك إقبال متزايد على الذهب لكونه يحتفظ بقيمته وهناك محافظ تستثمر في الذهب وتمتلك أسهما من الذهب حقيقية وملموسة مما زاد الطلب على الذهب.

وأشار الى أنه بالرغم من الارتفاعات المتوقعة لأسعار الذهب خلال الفترة المقبلة، إلا أنه من الملاحظ تراجع الإقبال على شراء المجوهرات في السوق المحلي خلال الفترة الحالية بسبب تزامن فصل الصيف وموسم الاجازات ودخول بدء العام الدراسي الجديد وتراجع أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة الأخيرة وان كثيرا من محلات الذهب تحولت لمحلات لبيع الفضة، وان العديد من الورش التي كانت تعمل في معدن الذهب تم إقفالها.

● **عاطف رمضان**

ناصر الصايغ

جمال الشايع

الصايغ: أونصة الذهب في طريقها إلى 2000 دولار بنهاية العام الحالي وكيلو الذهب عيار 24 يتداول حالياً في السوق الكويتي بـ 15750 ديناراً

رغم تعرضها لضغوط التراجع

«الأولى للوساطة»: الأسهم القيادية قادت حركة السيولة في السوق الأسبوع الماضي

قالت شركة «الأولى للوساطة» المالية ان الأسهم القيادية قادت حركة السيولة في سوق الكويت للأوراق المالية، خلال تداولات الاسبوع الماضي وسط تعاملات مكثفة، في وقت تعرضت فيه إلى الضغط النزولي.

ولفتت «الأولى للوساطة» في تقريرها الاسبوعي إلى ان العديد من المستثمرين تحركوا في تعاملات الاسبوع الماضي على إعادة ترتيب مراكزهم ولذا تحركت السيولة نحو الأسهم القيادية، لكنها جاءت ضمن موجة هابطة لأسعار الأسهم الممتازة، وشهد سهم «الوطني» تداولات كبيرة في جلسة الثلاثاء بعد ان سجل تعاملات بـ 24,6 مليون سهم بلغت قيمتها 23,3 مليون دينار، تعادل 52٪ تقريبا من إجمالي القيمة المتداولة في السوق، فيما سجلت تعاملات البنك في الجلسة الثانية 9 ملايين دينار.

وقال التقرير ان ضخامة التداولات على سهم البنك الوطني، أسهمت في الضغط على الأسهم القيادية باستثناء بعض الأسهم وفي مقدمتها سهم شركة «اجيليتي» التي شكلت جزءا من تحسن أشمل في سيولة السوق، خلال الاسبوع الماضي، وبالذات الأسهم القيادية، وشهدت أسهم قيادية مثل «الوطني» و«زين» و«الصناعات» حركة شراء على رغم تراجعها الملحوظ.

في المقابل لفت التقرير إلى ان أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة اجتذبت اهتمام المتعاملين واستحوذت على جزء كبير من السيولة، فيما حافظت أسهم مضاربية عدة على نشاطها القوي، ما قاد إلى زيادة نشاط بعض المتداولين، بعد ان استقطبت هذه الأسهم مستويات إضافية من السيولة، التي يستهدف مستثمروها تحقيق الربح السريع، وان كان ذلك لم يمنع من ان تكون تحركاتهم على هذه الأسهم المتداولة بحذر.

وبين تقرير «الأولى للوساطة» ان استمرار مواجهة العديد من شركات الاستثمار لصعوبات مالية، سواء فيما يدور حولها من مشاكل متعلقة بالديون عليها او توفيق أوضاعها، أو تهديدها بالشطب من قبل هيئة أسواق المال، أسهم في تخفيف موجة الطلب عليها، وأدى إلى انحسار السيولة بين الأسهم الصغيرة والمتوسطة.